



ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة
العنف ضد المرأة

العنف ضد المرأة في الحياة العامة



المحامية وفاء بني مصطفى

رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

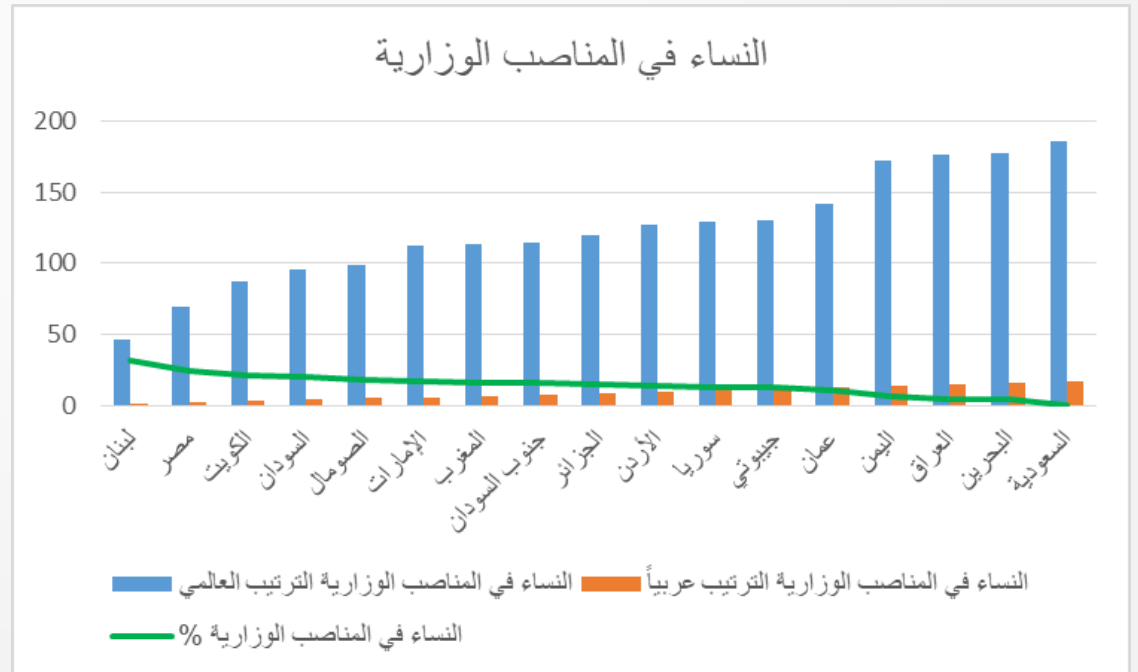
إحصاءات عامة

- **90%** من رؤساء الدول والحكومات ما زالوا رجال.
- هناك الآن **عشرون** حكومة ودولة ترأسها نساء (بنغلاديش ، باربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، الدنمارك ، إستونيا ، إثيوبيا ، فنلندا ، جورجيا ، ألمانيا ، أيسلندا ، نيبال ، نيوزيلندا ، النرويج ، سان مارينو ، صربيا ، سنغافورة ، سلوفاكيا ، سويسرا . ، وترينيداد وتوباغو)
- **لا بلد عربي بينهم!**
- تمثل النساء الآن **50% أو أكثر** من المناصب الوزارية في **14 دولة** (إسبانيا وفنلندا ونيكاراغوا وكولومبيا والنمسا وبيرو والسويد ورواندا والبنان وفرنسا وأندورا وكندا وكوستاريكا وغينيا بيساو).
- **لا بلد عربي بينهم!**
- **76%** من أعضاء البرلمان هم من الرجال.
- **20.5%** إناث (في منصب رئيس مجلس النواب)

النساء في المناصب الوزارية



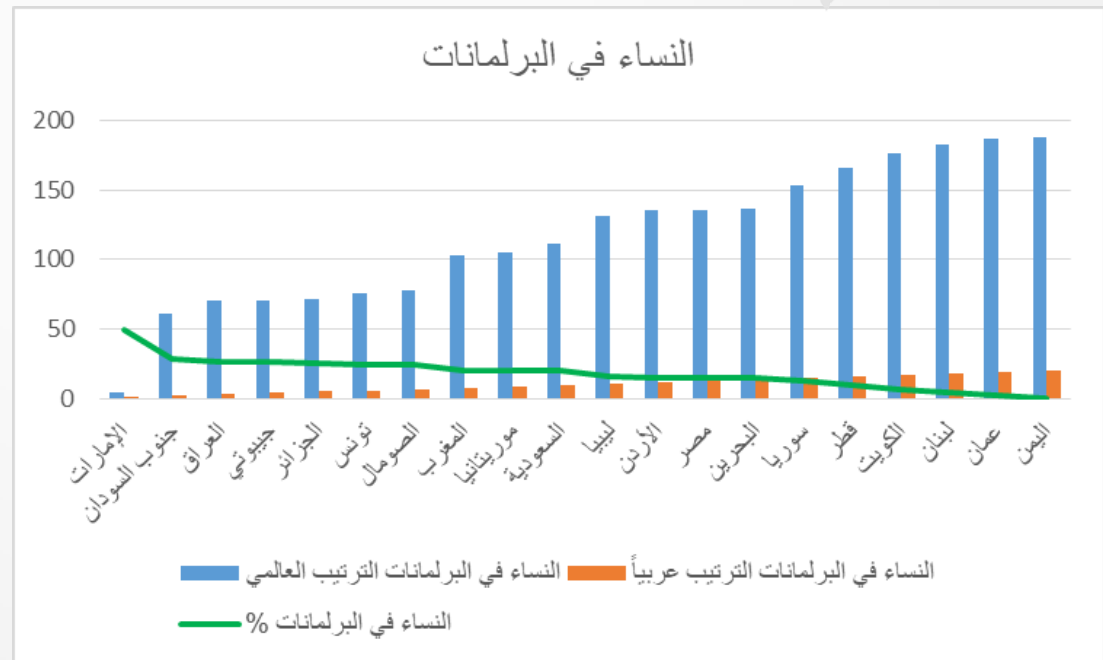
النساء في المناصب الوزارية			
%	الترتيب عربياً	الترتيب العالمي	الدولة
31.6	1	46	لبنان
24.2	2	69	مصر
21.4	3	87	الكويت
20	4	96	السودان
18.5	5	99	الصومال
16.7	6	112	الإمارات
15.8	7	114	المغرب
15.6	8	115	جنوب السودان
15.2	9	120	الجزائر
13.8	10	127	الأردن
13.3	11	129	سوريا
13	12	130	جيبوتي
11.1	13	142	عمان
6.3	14	172	اليمن
4.5	15	176	العراق
4.3	16	177	البحرين
0	17	186	السعودية



النساء في البرلمانات

الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب عربياً	%
الإمارات	4	1	50
جنوب السودان	61	2	28.5
العراق	70	3	26.5
جيبوتي	71	4	26.2
الجزائر	72	5	25.8
تونس	76	6	24.9
الصومال	78	7	24.4
المغرب	103	8	20.5
موريتانيا	105	9	20.3
السعودية	111	10	19.9
ليبيا	131	11	16
الأردن	135	12	15.4
مصر	136	13	15.1
البحرين	137	14	15
سوريا	153	15	12.4
قطر	166	16	9.8
الكويت	176	17	6.3
لبنان	183	18	4.7
عمان	187	19	2.3
اليمن	188	20	0.3

النساء في البرلمانات



احصائيات من الأردن

- بلغت نسبة النساء في البرلمان الثامن عشر **15.4%**. وفي انتخابات 2020 تراجعت النسبة لتصبح **10.5%** في البرلمان التاسع عشر.
- الحكومة السابقة بدأت بنسبة من النساء وصلت إلى **25%** ثم تراجعت إلى **13.8%** في حين أن الحكومة الحالية تراجعت نسبة النساء إلى **9.4%**.
- مع الأخذ في الاعتبار أنه **لم تصل أي امرأة في تاريخ الأردن لرئاسة مجلس النواب أو رئاسة الحكومة.**
- وبلغت نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية والمحلية **41%**. لم تحصل أي امرأة في منصب رئيس البلدية أو رئيس مجلس المحافظة في انتخابات **عام 2017.**
- أما **مجالس المحافظات** فتبلغ نسبة النساء **13.4%**.

ما هو العنف ضد المرأة في الحياة العامة؟

يعرف العنف ضد المرأة في الحياة العامة على أنه فعل أو مجموعة من أفعال من **الضغط** أو **الاعتداء** أو **الاضطهاد** أو **التحرش والمضايقة** أو **التجاهل والإقصاء** أو **التهديدات** أو **الامتناع** عن أفعال والتي يرتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص **بشكل مباشر أو غير مباشر** أو من خلال أطراف ثالثة ضد النساء المرشحات أو المنتخبات على كافة مستويات التمثيل (مجالس محلية، وبلدية، محافظات، مجلس النواب) أو المعينات في مناصب حكومية أو قيادية أو النقابيات أو المدافعات عن حقوق النساء أو القياديات والعاملات في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجمعيات أو القياديات في القطاع الخاص أو اللواتي يمارسن دوراً عاماً / سياسياً وكافة النساء في مراكز صنع القرار والشأن العام بصورة شخصية أو ضد أسرهن أو من يمثل مصالحهن، بغرض التقليل من أو التعليق أو المنع أو التقييد لمهامهن الوظيفية والتي هي جزء متأصل من صلب منصبهن وذلك لحثهن أو إلزامهن بالقيام بعمل ضد إرادتهن، أو إيصالهن للإهمال والسهو في أداء مهامهن الوظيفية أو في ممارسة حقوقهن. في إطار يرسخ نظرة عامة تظهر عدم أهليتهن لتولي الشأن العام والتركيز على الدور النمطي التقليدي للمرأة في الفضاءات الخاصة.

خصائص العنف ضد النساء في الحياة العامة

● أنه يستهدف النساء بسبب جنسهن (النوع البيولوجي فقط).

أنه تمييز وتعب بناء على الجنس كما هو الحال في حالات التهديدات المتحيزة والعنف الجنسي

● يعمل على إحباط النساء على وجه الخصوص لمنعهن من أن يكنّ أو أن يصبحن ناشطات سياسياً.

حالات الإبلاغ عن هذا النوع من العنف تكون قليلة بسبب ثقافة الصمت والخوف

آثار العنف ضد المرأة في الحياة العامة

المدى القريب

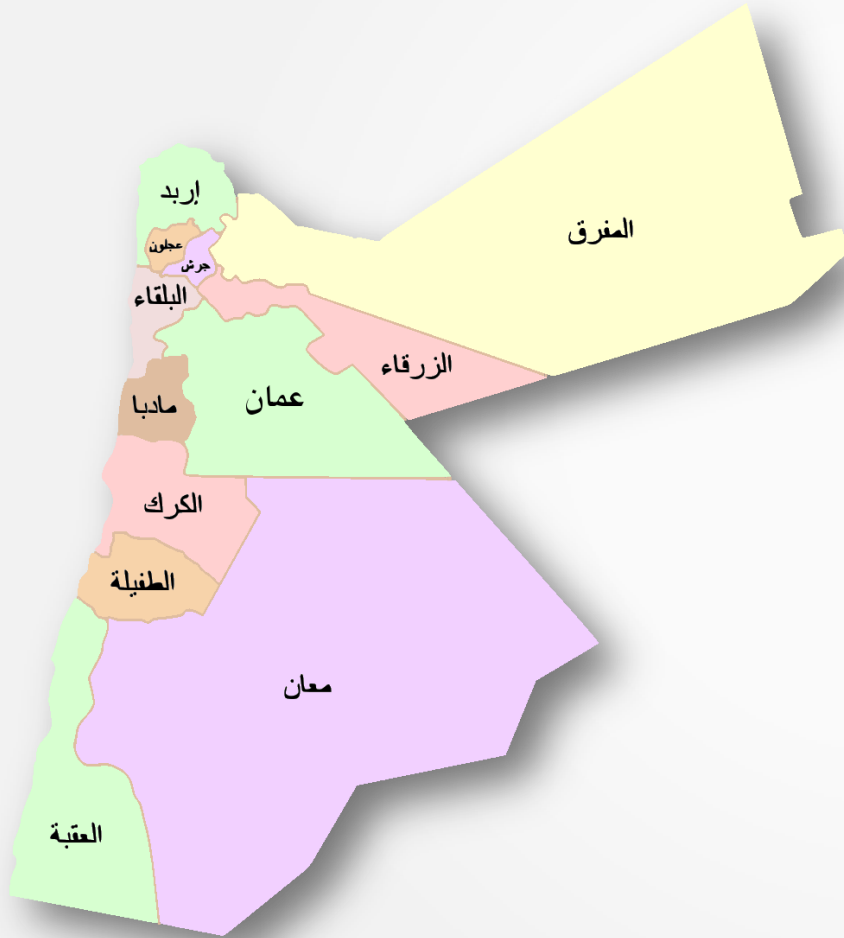
- انخفاض نسبة المشاركات والمرشحات والمنخرطات بالشأن العام.
- ترهيب المجتمع السياسي واختلال مبادئ المساواة / الديمقراطية.
- تشويه صورة النساء المنخرطات في الشأن العام والمواقع القيادية.
- انسحاب عدد من القياديات النسائية من الشأن العام نتيجة موجات العنف السياسي

المدى البعيد

- تدمير البنية الديمقراطية وخلق إحباط عام لدى المجتمع بشكل عام ولدى الجيل الصاعد بشكل خاص.
- انخفاض مستوى الانفتاح العام نحو مفهوم التطور الإيجابي.
- خلق حالة من التردد لدى الشباب والأجيال الناشئة في المشاركة بالحياة السياسية والعامة بجميع أنواعها.
- الوقوف كعائق أمام الجهود الوطنية والدولية لزيادة نسبة مشاركة النساء السياسية.



حملة لمناهضة العنف ضد المرأة في الحياة العامة في الأردن



على المستوى الوطني والمحلي

• أطلق الائتلاف مبادرة في **4 أيار / مايو 2019** لحماية المرأة من العنف في الحياة العامة في عمان. بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني وعدد من المنظمات الدولية وفي **20 أكتوبر 2019** ، عقدنا طاولة مستديرة في البرلمان.

• تم عقد جلسات نقاش متخصصة في كل واحدة من **محافظات الأردن** مع المجتمع المحلي التمثيلي و الإعلامى والمدني لإعطاء المفهوم الملكية الوطنية والمحلية

• شاركت عدد من السياسيات كالوزيرات والبرلمانيات والنساء من المحافظات **تجاربهن مع العنف في الحياة العامة** بما ساهم بصورة جادة بكسر حاجز الصمت حول الممارسات التي تتعرض للسياسيات في مواقع صنع القرار.



حملة لمناهضة العنف ضد المرأة في الحياة العامة

لأول مرة في الوطن العربي تم إطلاق النسخة الأولى من دليل حول العنف ضد المرأة في الحياة العامة. باللغتين (العربية والإنجليزية) بتاريخ 8 كانون الأول 2020.

<https://cvaw-arabcoalition.org/wp-content/uploads/2020/12/Guide%D9%90%20Arabic%20-%20Violence%20Against%20Women%20in%20Politics%20-%202020.pdf>

أبرز ما يتضمنه:

- تعريف العنف ضد المرأة في الحياة العامة
- خصائص العنف ضد المرأة في الحياة العامة
- السياسيات المتأثرات بالعنف ضد المرأة في الحياة العامة
- المسببين (مفتعلي) العنف ضد المرأة في الحياة العامة
- أشكال العنف ضد المرأة في الحياة العامة
- آثار العنف ضد المرأة في الحياة العامة
- الإجراءات الاحترازية للوقاية من العنف ضد المرأة في الحياة العامة



حملة لمناهضة العنف ضد المرأة في الحياة العامة

شكلنا فريق من (**17 خبير**) لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة العامة

قمنا بصياغة **خطة عمل تنفيذية** للفريق

وأنشأنا **فرقاً منبثقة** عن الفريق الاستشاري الوطني كالتالي:



أشكال العنف ضد المرأة في الحياة العامة

عنف اقتصادي

عنف مجتمعي

عنف جسدي

عنف نفسي

عنف جنسي

عنف تشريعي

عنف سيبراني/
إلكتروني

العنف السيبراني

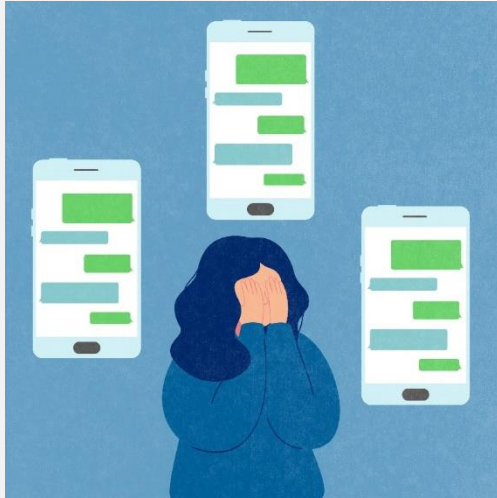
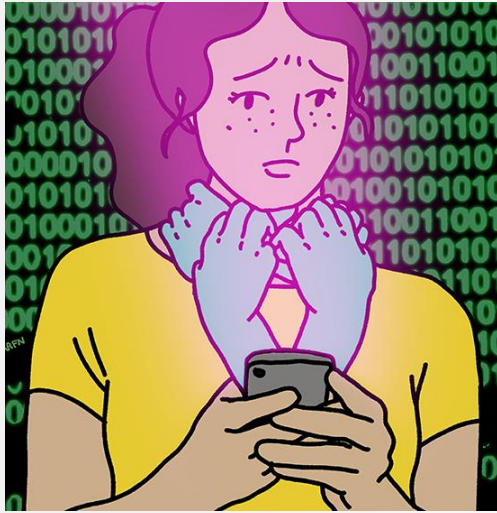
يعد العنف السيبراني ظاهرة منتشرة للغاية حيث تشير التقارير إلى أن ما يقارب **ثلاثة أرباع** النساء مستخدمات الإنترنت تعرضن لشكل من أشكال العنف

أساليبه:

- **التنمر والهجوم** على النساء السياسيات اعتماداً على النوع الاجتماعي وبعيداً عن الحق في التعبير ونقد الشخصية العامة
- **القرصنة أو التهكير** وهو استهداف الصفحات والحسابات الخاصة بالنساء السياسيات واختراقها
- **التتبع** وهو ملاحقة النساء السياسيات على كافة وسائل التواصل الاجتماعي والصفحات العامة بصورة يراد بها إلحاق الأذى بالمرأة المنخرطة بالشأن العام.

أبرز أشكاله:

- اغتيال الشخصية وتشويه السمعة والادعاءات بعدم الكفاءة
- التعليقات المسيئة القائمة على النوع الاجتماعي
- الإهانات وإطلاق الأسماء والألقاب المسيئة
- التهديدات بالعنف والاعتداء الجسدي
- الملاحظات والتعليقات الجنسية



السياسيات / القياديات المتأثرات بالعنف ضد

النساء في الحياة العامة

- ❖ أعضاء مجلس الوزراء والعاملات في القطاع العام
- ❖ أعضاء البرلمان (النواب والأعيان)
- ❖ أعضاء المجالس البلدية والمحافظات
- ❖ المرشحات للانتخابات على المستوى الوطني أو المحلي
- ❖ الطالبات المرشحات او اللواتي فزن بعضوية مجالس
- ❖ العاملات في الحملات الانتخابية
- ❖ أعضاء النقابات أو غرف الصناعة والتجارة ومجالس إدارة الشركات
- ❖ أعضاء الأحزاب السياسية.
- ❖ الناشطات في العمل المدني والمجتمعي
- ❖ القيادات النسائية المحلية (عشائرية).

المُسببين (مُفتعلي) العنف السياسي

المستوى
السياسي



المستوى
المجتمعي



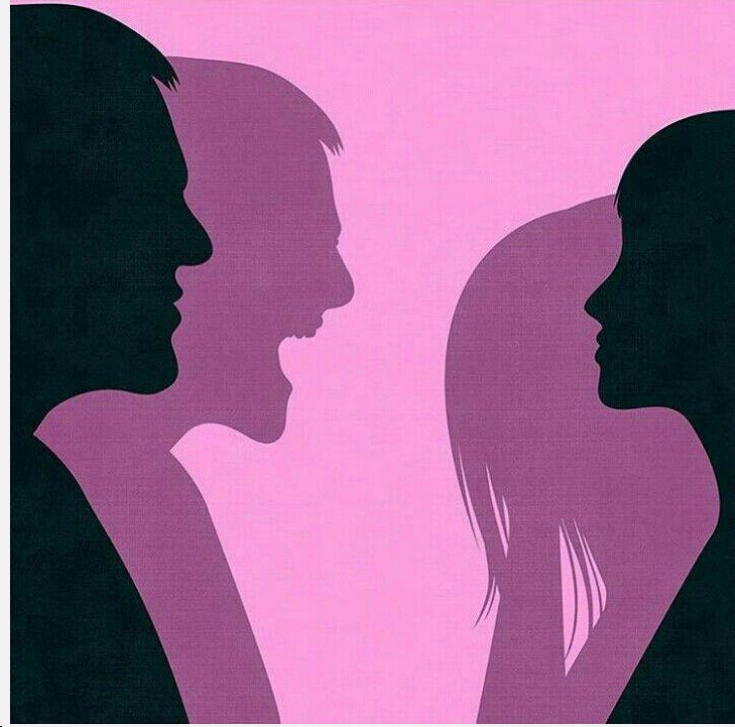
التوصيات على المستوى الوطني



1. حث الدول والحكومات على الالتزام بدمج الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق النساء أو بمنع التمييز ضدهن والبرتوكولات الإضافية في السياسات والتشريعات الوطنية وكذلك حث الدول على النص صراحة على مكانة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ضمن التسلسل التشريعي الوطني.
2. تشجيع الدول والحكومات على إيلاء الاهتمام لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وخاصة الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين وخاصة الغاية المرتبطة بإنهاء كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.
3. المراجعة الدورية والمستمرة للمناهج المدرسية لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وحقوق المرأة بما يضمن إنشاء أجيال تتبنى مفاهيم المساواة بين الجنسين في المجتمع ومشاركة الجميع في اتخاذ القرار.
4. تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام، حيث يحث القرار الدول لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والمفاوضات والسلام، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلم، وحماية المرأة ووضع وتطبيق الخطط الوطنية للقرار في جميع الدول.
5. تخصيص ميزانيات تدعم برامج تعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وتنمية مهارات القيادات النسائية.
6. الحماية التشريعية بالنص دستورياً أو في القوانين ذات الصلة على إلزامية تمثيل المرأة بنسب محددة في المواقع التمثيلية والقيادية (الحكومة، البرلمان، الأحزاب، والمجالس المنتخبة، والنقابات... الخ) وتجريم كافة أشكال العنف بما فيها العنف ضد المرأة في الحياة العامة.

التوصيات على مستوى البرلمانات

1. إدراج حماية المرأة من العنف في الحياة العامة على اللوائح الداخلية للبرلمان وقواعد السلوك وفي جداول أعمال لجان السلوك البرلمانية، وتشجيع البرلمان على تبني مدونات السلوك أو ميثاق الأخلاق وربطها بلجان برلمانية معنية بمراقبة تطبيقها
2. بناء آليات داعمة مثل: الانتماء إلى الأحزاب والكتل السياسية داخل البرلمان.
3. تحديد وإيجاد آليات ذات مصداقية داخل البرلمان، يسهل الوصول إليها من قبل الأفراد، لتقديم شكاوى والتحقيق فيها بشكل محايد. يجب أن تشمل الإجراءات النظر في شكاوى التحرش والإساءة والتنمر والتحرش الجنسي والسلوكيات العنيفة، على النحو الواجب.
4. توفير خدمات المساعدة القانونية وتسهيل سبل الوصول للعدالة، وإيجاد خدمات المساعدة والدعم الطبي والنفسي وتأمين السرية.
5. إيجاد سياسة حساسة للنوع الاجتماعي داخل البرلمانات ثم تدريب وتوعية البرلمانيين والموظفين على التعامل مع هذه السياسات.
6. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام في رصد حالات العنف داخل البرلمان



التوصيات

على مستوى الأحزاب السياسية

1. تمرير اللوائح الداخلية التي تحظر بشكل واضحة السلوكيات العنيفة من قبل الأعضاء. وتضع عقوبات واضحة وقابلة للتنفيذ لأولئك الذين ينتهكونها
2. تخصيص جزء من أموال الحزب لاستخدامها من قبل النساء الأعضاء، للحصول على الموارد اللازمة لخطة الحماية الشخصية، لتبقى المرأة آمنة ونشطة في السياسة.
3. تعزيز القدرات السياسية للمرأة بما في ذلك التفاوض والحملات
4. تخصيص آلية محددة تعنى بأمور المرأة داخل الحزب



التوصيات على مستوى المجتمع المدني

1. نشر الوعي بين مؤسسات المجتمع المدني والأفراد حول آثار العنف ضد المرأة في الحياة العامة
2. تبني آلية لرصد ومعالجة آثار العنف ضد المرأة في الحياة العامة في الانتخابات والأحزاب والعمل الحكومي والإعلام
3. إنشاء شبكات دعم نفسي على المستوى المحلي، وتحفيز النساء على التوجه إلى هذه الشبكات، حيث يمكن للمُعنفات سياسياً أو من يشعرن بالخوف التوجه لهذه الشبكات للحصول على الاستشارة والتوجيه المناسب.
4. إنشاء نوادي ومجموعات تعمل على تدريب السيدات وبناء قدراتهن لتزويدها بالأدوات والمهارات اللازمة لمواجهة أشكال العنف ضد المرأة في الحياة العامة.



التوصيات على مستوى الإعلام

1. تغيير الصورة النمطية للنساء وتوضيح الأفعال التي تعتبر عنف سياسي ضد المرأة. وتعزيز صورة أهمية مشاركة المرأة في السياسة.
2. إصدار توجيهات لجميع وسائل الإعلام الحكومية والخاصة والمنتجين السينمائيين لاستخدام كل المنابر الإعلامية المتاحة وتبسيطها نحو إنجاز المرأة في العمل العام والخاص. وتغيير الصورة النمطية للمرأة.
3. بناء تواصل مع الإعلاميين ممن يغطون النشاطات السياسية في البرلمان والحكومة حول الحساسية للنوع الاجتماعي وعقد ورشات عمل تدريبية حول هذا الموضوع.



«مشاركة المرأة في الحياة العامة ليست
خياراً أو ترفاً، إنما هي ضرورة وواجب
لتحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية.»

وفاء بني مصطفى

<https://www.unwomen.org/en/csw/csw65-2021/preparations/expert-group-meeting>

شكراً لاستماعكم